

على الوجوب ولو اعتقد فيه الحسن لصحح التوبة وكذا
المستحبة والتحقق ان حرج الداعي الى الذم عن
البعض يثبت عليه وان اشترك الدواعي في
الذم على العبيح كما في الدواعي الى الفعل والركن
الرجح اشترك وقوع الذم وبه يتناول كلاً
امير المؤمنين علي واولاده والالزم الحكم بقاء
الكفر على التائب منه المقيم على صغيرة
والذنب ان كان في حقه تعالى من
قبح كفى فيه الذم والعزم وفي الاخلال

بالوجوب

بالواجب اختلف حكمه في بقائه وقضائه وعدمها
وان كان في حق ادعي مستبعد ايصاله ان كان
ظلم او العزم عليه مع التقدير او الارشاد
ان كان اضلالا وليس ذلك جزاء واجب
الا عذار على الغياب مع بلوغه وفي الجواب
التفصيل مع الذكر اسكال في وجوب التوبة
اسكال كذلك المعلوم مع العلية ووجوب
سقوط العقاب بها والعقاب يسقط بعبث
لان كثرة نواحيها لانها قد تقع محيطه ولو لاه لا تنفع